مجلة "نتائج الفكر" الصادرة عن معهد الآداب واللغات
المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة

المجلد السادس. العـدد الأوّل. الرقم التسلسلي 09
السنة 2022. ص 55 – 77
EISSN 2773-2762 / ISSN 2477-992x

المستوى الصّرفي في الدّرس اللّساني عند ابن جنّي

The morphological level in the linguistic lesson according to Ibn Jinni.

د.فاطمة دوحاجي -1 د.صفيّة بن عطّة -2

Douhadji fatima safia ben atta

1 المركز الجامعي-صالحي أحمد-النّعامة (الجزائر) douhadji@cuniv-naama.dz

2 المركز الجامعي-صالحي أحمد-النّعامة (الجزائر) benatta.safia@cuniv-naama.dz

تاريخ الإرسال:2022/01/09	تاريخ القبول: 2022/01/30	تاريخ النشر 2022/04/20

ملخص البحث

يعنى الدرس الصّرفيّ الحديث، بتناول البنية الّتي تمثّلها الصّيغ والمقاطع والعناصر الصّوتيّة الّتي تؤدّي معان صرفيّة أو نحويّة. وتأتي دراسة الصرف على هذا النحو ضمن تسلسل العناصر اللغوية الذي انتهجته اللسانيات الحديثة..وهو يبدأ من الأصوات إلى البنية فالتركيب النحوي ثم الدلالة التي تمثل قمة هذه العناصر وثمرتها .تميّزت مؤلّفات علماء العربية الأوائل بالجمع بين علمي الصّرف والنّحو، وقد ارتبط العلمان أيّما ارتباط في بداية الدّراسة اللّغوية، وقد كان فصل قواعد العلمين من اهتمام الدّراسات اللّغوية الحديثة. حيث يعدّعلم الصّرف من أجلّ العلوم وأعظمها لما له من أهمية بالغة وفضل كبير، لذلك نال هذا العلم اهتمام العلماء لاسيما القدامى منهم. ولعلّ ابن جنّي من أبرز اللّغويين الذين عنوا بالدّرس الصّرفي؛ حيث أبان عن مفهوم علم الصّرف بكلّ وضوح في أكثر من مؤلَّف من مؤلَّفاته، فقد وقف عند معنى التّصريف وشرحه شرحا مطوّلا، كما ضرب الأمثلة والشّواهد ليسهِّل أمرَه على الدّارسين.

كلمات مفتاحية: ابن جنّي.، الدّرس اللّساني.، الصرف.، الميزان الصّرفي.، الاشتقاق.، الإبدال.، الإدغام.

Abstract: Modern banking, a branch of linguistics and a level of linguistic analysis, is concerned with the structure represented by syntax, syllables, and phonological elements that perform syntax or grammatical meanings. This study of morphology comes within the hierarchy of linguistic elements pursued by modern linguistics. It goes from sounds to structure, grammatical structure, and then semantics representing the pinnacle of these elements and their fruit.

Early Arabic scholars' writings were characterized by the combination of grammar and morphology, which were strongly associated at the beginning of the study of linguistics, and the separation of grammar from the interest of modern linguistics. Where banking science is considered for the sake of science and the greatest of

science because of its great importance and great gratitude, so this science has received the attention of scientists, especially ancient ones. Janni's son is perhaps one of the most prominent linguists involved in the rote learning; He was able to explain the meaning of his work, and he used examples to make it easier for the students.
Keywords : Ibn jinni; Linguistic; lesson; Syntax; Derivative; Replacement; Combination.

المؤلّف المرْسِل: **د.فاطمة دوحاجي** ، douhadji@cuniv-naama.dz

مقدمة: كان اِبن جنّي عالمًا لغويًا بارعًا في علمِ التّصريفِ، وتعدُّ مؤلّفاته غنيّةً بمباحثَ صرفيّة ثريّة، ولعلّ شغفه بهذا العلم هو الذي دفعه إلى الإطلاع على كتاب المازني في علم التّصريف، واِستفاد اِبن جنّي في حياته البحثيّة بأستاذه أبي عليّ الفارسيّ، وهو الذي كان يقرأ عليه كتاب "التّصريف" للمازني الذي كان يُعدّ أنفس ما ألّفَ في هذا العلم حتى عصره، وعمِد إلى شرحه في كتابه "المنصف"، وفيه يناقش مادّته مناقشةً واسعةً، وله كتاب: "التّصريف الملوكي"، وهو كتاب يتناول هذا العلم بمعناه الدّقيق، وأعظم كتابه في هذا العلم هو كتاب "الخصائص"، الذي حاول فيه محاولة رائعة إلى وضع القوانين الكليّة للتّصريف، واِستفاد ابن جنّي أثناء درسه لعلم التّصريف من ملاحظات أستاذه أبي عليّ الفارسيّ، ولكنّه أضاف إليها كثيرا من التّوجيهات والملاحظات النّقديّة، وكثيرا من الأمثلةِ اللّغويّةِ، وكان حسّه الدّقيق لأبنية اللّغة العربيّة دافعًا قويًا وعاملا بارزًا في تأصيل علم التّصريف، وواضعِ قوانينه الكليّة، وكان يقيم مذهبه الصّرفي على الإنتخاب من المذهبين البصريّ والكوفيّ، وما اِنبثق عنهما من المذهب البغدادي[1].

ويرى بعض الباحثين أنّ اِبن جنّي ألمَّ بالجانبين النّظري في كتبه: "الخصائص"، و"المنصف"، و"اللّمع"، وأما الجانب التّطبيقيّ فكان في كتابيه: "المحتسب"، و"التمام"[2]، ومن أهمِّ مصنّفات اِبن جنّي التي اعتمدتها في الدّراسة الصّرفيّة: "المنصف"، و"المحتسب"، و"الخصائص"، و"التمام، و"التّصريف الملوكي". وإذا كان اِبن جنّي عالمًا لغويًا بارزا في زمانِه فما البصْمات العلميّة اللّغويّة التي وقّع بها العلوم اللّسانيّة في عصره؟

1- تعريف التّصريف والصّرف:

1-1- التّصريف لغة: "التّصريف": مصدر للفعل الثّلاثي المزيد فيه بالمضعّف "صَرّفَ"، تقول: صرّف فلان الأمر تصريفا، دبّره ووجّهه[3]، ومنه: تصريف الرّياح صرفها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السّيول والخيول والأمور والآيات، وتصريف الرّياح: جعلها جنوبا وشمالا وصبّا ودبورا، قال تعالى:﴿ وتصريف الرّياح آياتٌ لقوم يعقلون﴾ الجاثية الآية:5، « التّصريف في اللّغة التّغيير،ومنه تصريف الرّياح أي: تغييرها »[4]. والمستفاد من هذه النّصوص اللّغوية ومن المعاجم اللّغويّة هو: "التّغيير والتّقليب من حالٍ إلى حالٍ، وتقول صرف الزّمان، وصروفه وتصاريفه، أي: تقلباته، ويقال: تصرّفت بصاحبي الأحوال أيْ تغيّرت حياته من غنى إلى فقر، ومن عمل إلى بطالة، ومن سعادة إلى شقاء أو العكس.[5]

1-2 التّصريف اِصطلاحًا: التّصريف في الاِصطلاح هو ما ذكره اِبن جنّي في مؤلّفاته، وله عدّة مدلولات عنده، وفيه يقول: « أن نأتي إلى الحروف الأصول فتتصرّف فيها بزيادة حرفٍ أو تحريفٍ بضربٍ من ضروب التّغيير، فذلك هو التصرّف فيها، والتّصريف لها، نحو قولك ضَرَبَ، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يَضْرِبُ- أو اِسم الفاعل قلت: ضارِبٌ- أو المفعول قلت: مضْروبٌ – أو المصدر قلت: ضَرْبًا – أو فعل ما لم يُسمّ فاعله قُلت: ضُرِبَ، وإن أردت أنّ الفعل من واحدٍ على وجه المقابلة قلت: ضارِبَ، فإن أردت أنّه اِستدعى الضّرب قلت: اِستضْرَبَ، فإن أردت كثّر الضّرب، وكرّرهُ، قلت:ضَرَّبَ، فإن أردْت أنّه كان فيه الضَّرْبَ في نفسه مع اِختلاج وحركة قلت: اِضطرَبَ، وعلى هذا عامّة التّصرّف في هذا النّحو من كلام العرب: فمعنى التّصريف هو ما أريناك من التّلعّب بالحروف الأصول، لما يُرادُ فيها من المعاني المفادة منها، وغير ذلك »[6] .

وفي موضع آخر ذكر اِبن جنّي أنّ التّصريف « إنّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتّى، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضرب"، فتبني منه مثل: "جَعْفَر"، فتقول: "ضَرْبَب"، ومثل "عِلْم": "ضِرْب"، أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة، وكذلك الاِشتقاق أيضا، حيث تجيء إلى "الضرب" الذي هو المصدر، فتشتق منه الماضي، فتقول: "ضرب"، ثم تشتق منه[7]، المضارع، فتقول: "يضرب"، والتّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثّابتة، والنّحو إنّما لمعرفة أحواله المتنقّلة ». ويرى اِبن جنّي أنّه يجب أن يتقدّم التّصريف عن النّحو، ويظهر

هذا من خلال قوله: « من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف، لأنّ معرفة ذات الشّيء الثّابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقّلة » [8]، وقد نصّ في مكان آخر على أنّ التّصريف يعني تنقُّلَ أحوال الكلمة وتعاور الزّيادة إيّاها حيث يقول: « الزّيادة في الكلمة ضربً من تصريفها، ولست أعني بالتّصريف ها هنا التنقّل في الأزمنة نحو: "ضرب" و"يضربُ" و"سيضربُ"، وإنّما أريد تنقّل أحوال الكلمة وتعاور الزّيادة إيّاها »[9]. فالتّصريف كما أورده اِبن جنّي هو تغيير الكلمة، وتحويلُها من بناء إلى آخر، كتغيير الكلمة من الماضي، إلى المضارع، أو إلى الأمر، أو إلى مشتقات أخرى، كاِسم الفاعل، واِسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، والمبني للمعلوم، والمبني للمجهول، والمجرّد، والمزيد، وغيرها من الموضوعات التي يدور عليها بحث التّصريف. بل ينطبق قوله هذا على الاِشتقاق أيضا، ومردُّ ذلك أنّ اِبن جنّي لاحظ في معنى التّصريف لغة التّغيير، فإذا كان التّصريف هو التّغيير، والاِشتقاق نفسه تغيير، أي تغيير الصّيغة إلى صيغ أخرى، تخالفها في البنية، أو الوزن، فليس هناك مانع لغوي من إدراج الاِشتقاق وأنواعه في علم التّصريف[10].

3-1- الغاية من التّصريف:

لكلّ علم غايات، والغاية الأساس في علم التّصريف هي خدمة اللّغة العربيّة، بجميع علومها، لأنّه ميزانها، وقوام ألفاظها، وفي هذا المعنى يقول ابن جني في الغرض من علم التّصريف: « وهذا القبيل من هذا العلم أعني التّصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربيّة، أتمّ حاجةٍ، وبهم إليه أشدُّ فاقةٍ، لأنّه ميزانُ العربيّة وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدّاخلة عليها، ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلّا به »[11] ويذهب ابن جني للمقارنة بين علم التصريف وعلم النحو، فيقول: « التّصريف إنّما هو لمعرفة أنْفُس الكلمة الثّابتة، والنّحو إنّما لمعرفة أحواله المتنقّلة، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام بكرٌ، رأيت بِكْرا، ومررت ببكر، فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف، لأنّ معرفة ذات الشّيء الثّابت ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حالهِ المتنقّلة »[12] . والمستنبط من هذه المقارنة بين العلمين: أنّ علم التّصريف خاص بالبحث عن أحوال الكلمة المفردة، من حيث حروفها الأصليّة، والحروف الزّائدة، وما حدث لها من إعلال، وإبدال، وإدغام، وغير ذلك من التّحويلات التي تطرأ لها، وأمّا علم النّحو فهو دراسة الحالات

المتغيّرة في التّركيب، إذ أنّ التّركيب يجلب العامل الذي يحدث التّغيير الصّوتي لمعنًى في آخر كلِّ كلمة مركّبة تركيبا إسناديًّا، والجدير بالذّكر هنا أنّ اِبن جنّي أعطى الأولويّة في الدّرس للكلمة المفردة قبل بنائها في التّركيب، وهذه الملاحظة العلميّة في ترتيب العلوم، أو في ترتيب مستويات الدّرس اللّسانيّ هي التي يدعمها البحث العلمي المعاصر. وفي موضع آخر نراه يحث المتعلّمين والباحثين على إدراك أهميّة التّصريف، ودوره المتميّزِ في علم التّركيب، حيث يقول: « إنّما تقيس على ما لم يأت على ما أتى من كلام العرب، والغرض في صناعة الإعراب والتّصريف إنّما هو أن يقيس بما لم يجيء على ما جاء، فقد وجب من هذا أن يُتَّبع ما عملوه، ولا يعدل عنه، لأنّه هو المعنى المقصود، والسّبب الذي وضع له هذا العلم واُخترع »[13].

وممّا لا شكَّ فيه أنّ الإعراب المشار إليه في نصّ اِبن جنّي مقصود به التّركيب، أو النّحو، كما يراه العلماء القدامى، بل كان القدامي يرون أنَّ لا فصل بين علم النّحو، وعلم الإعراب، وعلم الصّرف، ولذلك يعرِّف اِبن جنّي النّحو على أنّه « اِنتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعرابٍ وغيرِه »[14]، فعبارته: "من إعراب وغيره"، وما أضيف من أمثلة لغويّة لحقت هذا التّعريف يوحي بخلط هذه العلوم اللّغويّة، وتماسكها وتعانقها في الدّرس اللّغوي القديم. فالمتمعِّن في تعريفات اِبن جنّي للتّصريف يرى مدى حذاقة هذا العالم، وعمق نظرته، وذلك بإدراكه جوهر العلوم اللّغويّة، وإلمامه بها، وبما يتعلّق بها من فروع، وبيان كشف علاقاته بالعلوم الأخرى.

4-1- أولويّة تقديم "التّصريف" على "النّحو":

لعلم "التّصريف" قيمة علميّة في تعليم اللّغة العربيّة، ولكنّه من أصعب علومها، والذي يبيّن أولويّة "التّصريف" في تعليم اللّغة العربيّة هو حاجة المتعلّمين والمشتغلين بالدّرس العربيّ إليه، لأنّه ميزان الألفاظ العربيّة، فاللّغة يؤخذ جزء كبير منها بالقياس، ولا يعرف القياس إلّا كلّ من له معرفة "بالتّصريف"[15]. قد أكّد اِبن جنّي على ضرورة تعلّم الصّرف قبل النّحو، وذلك لِارتباط النّحو بأحوال التّصريف بقوله: «كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف، لأنّ معرفة ذات الشّيء الثّابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلّة»[16]. واِبن جنّي يعلّل ميول المتعلّمين في الدّرس اللّغوي إلى تعلّم النّحو قبل التّصريف، لصعوبة التّصريف، وسهولة النّحو، لأنّ النّحو في نظره موطئ لعلم التّصريف، فيقول: « إنّ هذا الضّرب من العلم لما كان عويصًا صعبًا

بُدِئ قبله بمعرفة النّحو، ثمّ جيئ به بعده، ليكون الإرتياض في النّحو موطئا للدُّخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرّف الحال »[17] . ويضيف أيضا معلِّلا تقديم الدّرس النّحويّ على الدّرس الصّرفيّ في التّعليم وفي التّأليف، فيقول: « التّصريف وسيطة بين النّحو واللّغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللّغة من التّصريف، كما أنّ التّصريف أقرب إلى النّحو من الاشتقاق، يدلّك على ذلك أنّك لا تكاد تجد كتابًا في النّحو إلّا والتّصريف في آخره »[18].

ويعترف كمال بشر بصحة النّظر لِابن جنّي، وهو يعلّل تأخير المسائل الصّرفيّة في الكتب التّراثيّة الّتي جمعت بين النّحو والصّرف، فيقول: إنّ الخطأ في بنية الكلمات وتصريفها قد ظهر متأخِّرًا عن الخطإ في الإعراب أيْ: أنّ اللّحن في النّحو، وبالأحرى في الإعراب تجلّى في اللّسان قبل الخطإ في بنية اللّفظ، ومن ثمّ كان من الطبيعيّ إعطاء الصّرف منزلة متأخرة عن النّحو، وإنّما يرجعه إلى سببين اِثنين:

أوّلهما: إنّهم لاحظوا الخطأ في الإعراب قبل ملاحظتهم الخطأ الواقع على الصّرف، كما وضحناه سابقا.

وثانيهما: إنّ تأخير الصّرف عن النّحو يذهب بالغرض الأساسي من دراسته، وذلك أنّ الصّرف خادم للنّحو وممهّدٌ له، ويرى من الضّرورة البدء من الصّرف، والِانتقال مباشرة إلى النّحو، أو التّمهيد لمناقشته النّحويّة بدراسة صرفيّة متّصلة اتّصالا مباشرًا بما هو بسبيله من قضايا النّحو، وذلك لتجنّب الخلط، وللوصول إلى نتائج علميّة صحيحة[19].

وقد اِعترفت البحوث العلميّة الحديثة بضرورة تقديم علم الصّرف على علم النّحو، كما أشار إليه اِبن جنّي وغيره من علماء العربيّة، ويقرّر العلماء حديثًا أنّ علم الصّرف يشكّل مقدّمة ضروريّة وهامة لدراسة النّحو العربي، والدّليل على ذلك لو قلت: "الطفلُ شاربٌ لبناً"، فلا يمكنك أن تعرف موقع كلمة "لبنًا" من الإعراب، إلاّ إذا أدركت أنّ كلمة "شاربٌ" اِسم فاعل، قد يعمل عمل الفعل، وذلك لا يتمّ إلا بواسطة علم الصّرف[20].

5-1- موضوع علم التّصريف:

موضوع علم التّصريف هو أبنيّة المفردات العربيّة من حيثُ صياغتها لإفادة المعاني المختلفة، وما يعتريها من الأحوال العارضة كالصّحة والإعلال، والأصالة والزّيادة ونحوها، ويختصّ بالأسماء

المتمكّنة والأفعال المتصرّفة[21]. يقول اِبن جنّي في هذا الصّدد: « ولأنّه إنّما قصد أن يمثل الأسماء والأفعال، ليُرى أصلها من زائدها، لأنّها ممّا يُصرَّف ويشتقّ بعضها من بعض»[22]، وما عدا ذلك لا يدخل مجال الصّرف، ومن ذلك الحروف، والأسماء المبنيّة الموغلة في شبه الحروف، والأفعال الجامدة، والأسماء الأعجميّة، والأصوات. ويعرض اِبن جنّي السّبب في عدم اِختصاص علم التّصريف بهذه المسائل، فيقول في الحرف : « والحروف لا يصحّ فيها التّصريف والاِشتقاق، لأنّها مجهولة الأصول، وإنّما هي كالأصوات نحو: صَهْ ومَهْ ونحوها، فالحروف لا تُمَثَّلُ بالفعل، لأنّها لا يعرف لها اِشتقاق، فلو قال لك قائل: ما مثال: هَلْ أو قَدْ أو حتّى أو هَلاَّ ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألتُه محالا، وكنت تقول له: إنّ هذا ونحوُه لا يُمَثَّلُ، لأنّه ليس بمُشْتق، إلّا أنّ تنقلُها إلى التّسمية بها فحينئذ يجوز وزنها بالفعل، فأمّا وهي على ما هي عليه من الحرفيّة فلا تُصرَّف »[23].

والأسماء المبنيّة الموغلة في شبه الحروف، فهي أيضا لا تتصرّف، ولا تشتقّ، ولا تمثّل، لأنّ تلك الأسماء في حكم الحروف، ألا ترى أنّ "كَمْ"، و"مَنْ"، و"إذْ"، سواكن الأواخر، كـ"هَلْ"، و"بَلْ"، و"قَدْ"، وإنّما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، وإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أنّ الألف في"متى" و"إذا"، و"أنى"، و"إيّاك"، ونحوها غير منقلبة من ياء ولا واو، كما أن الألف في "حتى"، و"كلا"، كذلك.

أمّا بالنسبة للأفعال الجامدة فهي كذلك لا تصرف، ولا تمثّل في الميزان الصّرفي، لأنّ الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف، من حيث أداؤه معنى مجردا عن الزّمن، والحدث المعتبرين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التّعبير، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة، بل يلزم صورة واحدة، لا يزايلها، وذلك مثل: "ليس"، و"عسى"، و"هَبْ"، و"نِعْمَ"، و"بِئْسَ"[24].

2- الميزان الصّرفي:

2-1- الميزان لغة: ورد في لسان العرب أن الميزان من قولهم: « وَزَنَ فلانٌ الدّراهمَ وزْنًا بالميزانِ، وإذا كاله فقد وزنه أيضًا، ويقال وَزَن الشّيء إذا قدّره...الميزان العَدْل، ووازنه عادله، وقابله »[25].

2-2- الميزان اِصطلاحا: يعرف الميزان في الاِصطلاح على أنّه « لفظٌ يؤتى به لمعرفة أحوال بناء الكلمة من حيث حروفها الأصليّة وزوائدها، وحركاتها، وسكناتها، وقد اِختار علماؤنا مادّة لفظيّة تتألّف من ثلاثة أحرف، وهي: الفاء، العين، اللّام، نحو: سَمِعَ- فَعِلَ و سَامِع- فَاعِل »[26].

وشبّه علماء اللّغة الميزان "الصّرفي" بالصّياغة، وذلك لقول أحدهم: « اِعلم أنّ علماء صناعة التّصريف شبهوها بالصّياغة، كما أنّ الصّواغ يصوغ من أصل واحد أشياء مختلفة، فكذلك التّصريفيّ يصوغ من أشياء مختلفة كالماضي والمضارع وغيرهما من الأحوال التّصريفيّة، فمن أجل تلك المشابهة اِحتاج التّصريفيّ إلى ميزان يعرف به الأصول من الزّوائد، كما يحتاج إلى ذلك الصَّوَّاغُ، ليعلم مقدار ما يصوغه»[27].

ويبدو أنّ مصطلح "الميزان الصّرفي" لم يتداول في كتب اِبن جنّي، بل ذكره في كتبه بلفظ "التّمثيل[28]، حيث قال: « وقد اِحتاط التّصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التّمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل، وعينه، ولامه، وقابلوا بالزّائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاِعتبار، ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه، ولا لامه، بل لفظوا به البتّة، من ذلك قولنا: "قعَد"، مثاله: "فعَل"، فالقاف فاء الفعل، والعين عينه، والدّال لامه »[29].

وأشار اِبن جنّي أيضا إلى مصطلح "التّمثيل" في ما سَمَّاه "باب في اِحتمال اللّفظ الثّقيل لضرورة التّمثيل"، فقال فيه: « هذا موضع يتهاداه أهل هذه الصّناعة بينهم، ولا يستنكره – على ما فيه– أحدٌ منهم، وذلك كقولهم في التّمثيل من الفعل "حَبَنْطَى": "فَعَنْلَى"، فيظهرون النون ساكنة قبل اللاّم، وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ألا ترى أنّ صاحب الكتاب قال: ليس في الكلام مثل: "قِنْرٍ"، و"عَنْلٍ"، وتقول في تمثيل "عُرُنْد": "فُعْنْل"، وهو كالأوّل، وكذلك مثال "جَحَنْفَل": "فَعَنْلَل"، ومثال "عَرَنْقُصَان": "فَعَنْلُلَان"، وهذا لا بدّ أن يكون هو ونحوه مظهراً، ولا يجوز إدغام النّون في اللاّم في هذه الأماكن لأنّه لو فعل ذلك لفسد الغرض »[30].

ويوضّح رضي الدّين الإستراباذي "الميزان الصّرفي" بقوله: « ومعنى تركيب "فَعَلَ" مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتّصلة بها، إذْ "الضرْب" "فَعْل"، وكذا "القتْل" و"النّوْم"، فجعلوا ما تشتركُ الأفعالُ والأسماءُ بها في هيئته اللّفظية ممّا تشترك أيضا في معناه، ثم جعلوا الفاءَ والعينَ واللاّمَ في مقابلة الحروف الأصليّة، إذْ الفاءُ والعيْنُ واللاّمُ أصولٌ »[31].

3-2- معرفة الأصل: يعرّف اِبن جنّي الأصل بقوله: « الأصل عبارة – عند أهل الصّناعة– عن الحروف التي تلم الكلمة في كل موضع من تصرفها – إلّا أنْ يحذف شيء من الأصول تخفيفا، أو لعلّة عارضة، فإنّه لذلك في تقرير الثّبات »[32]. ويعرّفه أيضا في موضع آخر فيقول: « اِعلم أنّه إنّما

يريد بقوله الأصل: الفاء والعين واللّام، والزّائد: ما لم يكن فاءً ولا عينًا ولا لامًا، مثال ذلك قولك: "ضَرَبَ"، فالضّاد من "ضَرَبَ"، فاء الفعل، والرّاء عينه، والباء لامُه، فصار مثال "ضَرَبَ": "فَعَلَ"، فالفاء الأصل الأوّل، والعين الأصل الثّاني، واللّام الأصل الثّالث، فإذا ثبت ذلك، فكلّ ما زاد على الضّاد والرّاء والباء من أوّل الكلمة ووسطها وآخرها، فهو زائد، ومعني زائد ما ليس بِفَاء ولا عَيْنٍ ولا لَامٍ »[33].

4-2- معرفة الزّائد: المراد بالزّيادة هو زيادة حرف أو أكثر على الحروف الأصليّة في الكلمة، والزّيادة نوعان:

زيادة من الحروف الأصليّة في الكلمة، أو هي تكرير حرف أو أكثر من الحروف الأصليّة فيها، نحو: زيادة "الباء" في "ضَرْبَب"، على وزن "فَعْلَل"، وكل الحروف الهجائيّة قابلة للتّكرير إلّا الألف[34].

زيادة بحروف معلومة للزّيادة، وهي عشرة، جمعت في قولهم: "اليوم تنساه"، وهي: " الهمزة، واللّام، والياء، والواو، والميم، والتّاء، والنّون، والسّين، والألف، والهاء".

ويعرّف اِبن جنّي الزّائد بقوله: « وليس يعْنُون بقولهم : زائد أنّه لو حُذِف من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدلّ عليه وهو فيها، ألّا ترى أنّ الألف من "ضارب" زائدة، فلو حذفتها فقلت: "ضَرِبَ"، لم يدلّ على اِسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدلّ عليه قبل الحذف، وكذلك قولهم" "مضْروب"، لو حذفت "الميم" و"الواو" لم يكن ما بقي من الكلمة دالا على اِسم المفعول، كما يدلّ عليه "مضروب"، بكماله، بل لم يمكن النّطق بهذه الكلمة، وما أشبهها بعد حذف "الميم"، لأنّ "الضّاد" بعدها ساكنة، والاِبتداء بالسّاكن ممتنعٌ كما تَعْلَمُ »[35].

5-2- الغرض من الزّيادة: يقول اِبن جنّي شارحا نصّ المازني في كتابه "التّصريف": « فممَّا يزاد ما يُلْحِق بناء ببناء، ومنه ما يكون للمَدِّ، ومنه ما يلحق للمعنى، ومنه ما يلحق في الكلام، ولا يُتَكَلَّمُ به إلا بزائد، لأنه وُضِع على المعنى الذي أرادوه بهذه الهيئة »[36].

3- الاِشتقاق: فكرة الاشتقاق في اللغة من أقدم البحوث اللسانية، إلا أنها كانت فكرة بسيطة، فلقد تحدث عنها الخليل بن أحمد الفراهيدي قبل ابن جني، ولكن الذي يعد إبداعا لسانيا ذا قيمة علمية مبتكرة هي عناية ابن جني بباب الاشتقاق، إذ خصص له بابا مستقلا في كتاب

"الخصائص"، عرضه في مواضيع مختلفة من الكتاب نفسه، إذ جعل منه ابن جني أحد وسائل نموّ اللّغة العربيّة، وهو عنده من أسباب اتّساعها، وكأن الاشتقاق كائن حي يبدع في اللسان في مختلف المراحل اللغوية، والبيئات اللسانية، لذلك كان الاشتقاق من أكثر الموضوعات اهتماما من قبل علماء اللّغة بعد ابن جني. ولعلّ تسمية الاشتقاق هي من صناعة ابن جني، إذ لا عالما سمّاها قبله، كما يصرح ابن جني نفسه حين يقول في "باب في الاشتقاق الأكبر": « هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي رحمه الله كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن »[37]، فتسمية الاشتقاق هي من تلقيب ابن جني كما يصرح في هذا المقام.

1-3- الاشتقاق لغة: ورد في معجم "العين" للخليل أن الاشتقاق هو « الآخذُ في الكلام »[38]، وجاء في لسان العرب تحت مادّة "ش ق ق": « والاشتقاق من الشقّ: وهو أخذ الشّيء، أو شقّه أي نصفه، واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه، ويقال شقّق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج »[39].

2-3- الاشتقاق اصطلاحا: « نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما، معنى وترتيبا، ومغايرتهما في الصيغة »[40]. والاشتقاق عند النحاة ينحصر في أربعة أقسام: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وأما أسماء الزمان، والمكان، والآلة، فهي عندهم ملحقة بالجوامد[41].

وأما المشتقات عند الصرفيين فهو ما عند النحويين، بزيادة الجوامد، والأفعال الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، واسميك المرة، والهيئة، والمصدر الميمي.

والاشتقاق عند اللغويين أوسع مما ذُكِر، لأنه يشمل أخذ كلمة من أخرى، مع الاختلاف في تريب الحروف، وذلك :أخذ "الحلم"، والملح"، و"المحل"، و"اللمح"، و"اللحم" من الحروف الثلاثة: "ح ل م"[42].

ويرى ابن جنّي أن الاشتقاق نوعان: في قوله: « وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصّغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأنْ تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين

معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب: "س ل م" فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسّلامة والسّليم: اللّديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسّلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته وبقية الأصول غيره كتركيب: "ض ر ب"، و"ج ل س"، و"ز ب ل" على ما في أيدي الناس من ذلك، فهذا هو الاشتقاق الأصغر.

وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثّلاثيّة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستّة معنى واحداً، تجتمع التّراكيب الستة وما يتصّرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصّنعة والتّأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التّركيب الواحد، ومن ذلك تركيب "ك ل م" "ك م ل" "م ك ل" "م ل ك" "ل ك م" "ل م ك"، وكذلك "ق و ل" "ق ل و" "و ق ل" "و ل ق" "ل ق و" "ل و ق"، وهذا أعوص مذهباً وأحزن مضطربا، وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة »[43].

ومن ذلك أيضا: تقليب "ج ب ر" فهي أين وقعت للقوّة والشّدّة، منها: جبرت العظم والفقير، إذا قوّيتهما، وشددت منهما، والجبر: الملك لقوّته وتقويته لغيره، ومنها: رجل مجرب إذا جرسته الأمور ونجذته فقويت منّته، واشتدّت شكيمته، ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه وإذا حفظ الشّيء وروعى اشتد وقوى، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذى، ومنها الأبجر والبجرة وهو القوى السّرة[44]. ومن ذلك تراكيب "ق س و" "ق و س" "و ق س" "و س ق" "س و ق"، وأهمل "س ق و"، وجميع ذلك إلى القوّة والاجتماع، منها القسوة وهي شدّة القلب واجتماعه، ومنها القوس لشدّتها، واجتماع طرفيها، ومنها الوقس لابتداء الجرب، وذلك لأنّه يجمع الجلد ويقحله، ومنها الوسق للحمل، وذلك لاجتماعه وشدّته، ومنها استوسق الأمر، أي اجتمع [والليل وما وَسَقَ][45]، أي: اجتمع، ومنها السّوق، وذلك لأنّه استحثاث، وجمع للمسوق بعضه مستوسقات لو يجدن سائقا، فهذا كقولك: مجتمعات لو يجدن جامعا، فإن شذَّ شيء من شعب هذه الأصول عن عقده ظاهرا، رد بالتأويل إليه، وعطف بالملاطفة عليه[46]. من ذلك تقليب "س م ل" و"س ل م" و"م س ل" و"م ل س" و"ل م س" و"ل س م"، والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملاينة[47].

وطريقة التقاليب هي من صناعة الخليل بن أحمد الفراهيدي قد قام بها في كتاب "العين"، حين قلب الأصول، وذكر المستعمل منها والمهمل، ألّا أنّ الذي جاء به ابن جنّي زيادة على تقاليب

الخليل، هو قوله: إنّ هذه الأصول يختصّ كلّ منها بمعناه الّذي استعمل فيه، ولكنّها جميعا تلتقي في معنى عام جامع يضمّ الأصول الستّة [48]، وهذا ما رأيناه في الأمثلة السّابقة.

ويشير ابن جنّي إلى أنّ هذا الضرب من الاشتقاق غير مطّرد في اللغة، إلا أنّه يحتاج إليه كلّ دارس للغة منقب فيها، فيقول: « اعلم أنّا لا ندعي أنّ هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندّعي للاشتقاق الأصغر أنّه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا، أو خمسه متعذّرا صعبا، كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبا، وأعزّ ملتمسا، بل لو صحّ من هذا النحو، وهذه الصّنعة المادّةُ الواحدةُ تتقلّب على ضروب التّقلّب كان غريبا معجبا، وكيف به وهو يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاريه إلى المدر الأبعد، لقد رسمت لك منه رسما فاحتذه، وتقيّله تحظ به، وتكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله، نعم، وتسترفده في بعض الحاجة إليه فيعينك ويأخذ بيديك"»[49]. واعترض على فكرة الاشتقاق الأكبر جمع من النحاة بعد ابن جني، وقالوا إن هذا الاشتقاق غير مأخوذ به لعدم اطراده، وهي الفكرة نفسها التي اعترف بها ابن جني، ومنهم اعتراض ابن عصفور، حيث يقول: « لم يقُلْ به أحد من النحويين إلا أبا الفتح، وحكى هو عن أبي عليّ أنه كان يأنس به في بعض الأماكن، والصحيح أن هذا النحو من الاشتقاق غير مأخوذ به، لعد اطراده، ولِمَا يلحق فيه من التكلف لمن رامه»[50]، وسار على نهج الاعتراض السيوطي في كتابه: "همع الهوامع"[51].

وقد اعترض بعض المحدثين على فكرة الاشتقاق التي نادى بها ابن جني، ومنهم: إبراهيم أنيس، الذي قال: « فإذا كان ابن جني قد استطاع في مشقة وعنت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بضعَ مواد من كل مواد اللغة التي يقال إنها في معجم "صحاح اللغة" تصل إلى أربعين ألف، وفي "لسان العرب" تكاد تصل إلى ثمانين ألفا، فليس يكتفي بمثل هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير »[52].

3-3- فائدة الاشتقاق: يقول ابن جني في فائدة الاشتقاق: « وشاهدته – يقصد أبا عليّ الفارسيّ – غير مرة، إذا أشكل عليه الحرف: الفاء، أو العين، أو اللّام، استعان على علمه، ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه، فهذا أغرب مأخذاً مما تقتضيه صناعة الاشتقاق، لأن ذلك إنّما يلتزم فيه شرح[53] واحد من تتالي الحروف من غير تقليب لها ولا تحريف... وعلى أنك إن

أنعمت النظر، ولاطفته، وتركت الضجر، وتحاميته، لم تكد تعدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله »[54].

ففي هذا النص دعوة وحث الدارس عل البحث في الاشتقاق، مع الاعتراف بصعوبة البحث فيه، ورد جميع التقاليب الستة إلى معنى واحد يجمعها. ذلك تلمسه في عبارته الأخيرة من قوله: « وعلى أنك إن أنعمت النظر، ولاطفته، وتركت الضجر، وتحاميته، لم تكد تعدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله »[55].

وأما منهج ابن جني في معالجة الاشتقاق الأكبر فمختلف عن منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي في طريقة التقليبات.

فمنهج ابن جني الذي اتبعه في شرح التقليبات الستة للوصول إلى معنى واحد يجمعها معتمد على اختيار أصل ما من الأصول الستة، ثم استخرج منه الخمسةَ الأصولَ الباقيةَ، ورد معاني الأصول الستة إلى معنى واحد، كأن قال في تقاليب "ج ب ر"، فهي أين وقعت للقوة والشدة [56].

أما منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي اتبعه في طريقة التقليبات الستة فمختلف عن منهج ابن جني، فلقد اتخذ الخليل بن أحمد الفراهيدي التقليبات وسيلة للإحصاء، ولم يكن غرضه رد المعاني الستة للأصول الستة إلى معنى واحد، كما فعل ابن جني في بحث الاشتقاق الأكبر.

ومن نماذج الخليل بن أحمد الفراهيدي في بحث التقليبات أنه أشار في باب "العين والكاف" إلى التقليبات التالية: "عك"، و"كع"، ومن معاني "عك": "العُكَّة، عُكة السمن، أصغر من القِرْبَة، وتجمع: عِكاكا، وعُكّاً[57].

وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي في لفظة "كع": رجُل كَعٌّ، وكاعٌّ وكعَّ كُعوعا: إذا تلكَّأ وجبُن، ... والكعك: الخبز اليابس[58].

واستنبط الخليل بن أحمد الفراهيدي في باب "العين والهاء واللام" المواد الآتية" "ع هـ ل"، و"ع ل هـ"، و"هـ ل ع"، و"ل هـ ع"، وقال في "عهل": العيهَل: الناقة السريعة، وقال في "عله": "العَلْهَان": مَنْ تُنازعُهُ نفسُه إلى الشيء، وقال أيضا في "الهَلَع": بُعْدُ الحِرْص، ورجل هَلِعٌ: جزوع حريص[59].

4- الإبـدال:

4-1- الإبدال لغة: مصدر أبدل الشّيء بغيره، ومنه أي: اتّخذه عِوضا عنه، والباء والدّال واللّام أصل واحد، وهو قيام الشّيء مقام الشّيء الذّاهب، يقال: هذا بدل الشّيء وبديله، ويقولون: بدّلتُ الشَيءَ، إذا غيّرته، وإن لم تأت له ببدله...وأبدلته إذا أتيت له ببدل[60].

4-2- الإبدال اصطلاحا:

وزعم عبد الصبور شاهين أنه لا يكون الإبدال إبدالا حقا إلا إذا كان بين البدل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس والشدة والرخاوة، وهذا بقوله: « الأصوات تلتقي في خصائص مشتركة، وتتباعد بخصائص أخرى فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذي يجمعهما أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر، سواء بشكل ورود كل منهما في صورة من صور الكلمة أم في شكل حلوله محله »[61].

5- الإدغام:

5-1- الإدغام لغة:

إدخال الشّيء في الشّيء، ويقال: أدغمت اللّجام في فم الفرس، أي: أدخلته فيه، ومنه جاء إدغام الحرف في الحرف[62]، وقال ابن منظور: "دغم الغيثُ الأرضَ تدغّمها وأدغمها إذا غشيها وقهرها، والإدغام إدخال اللّجام في أفواه الدّواب"[63].

5-2- الإدغام اصطلاحا:

أمّا اصطلاحا: فقد عرّفه ابن جنّي بقوله: " ... قد ثبت أنّ الإدغام المألوف المعتاد هو تقريب صوت من صوت[64]، وقد جعله على ضربين[65]:

أحدهما: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأوّل في الآخر، والأوّل من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن، ومتحرّك، ونراه قد مثّل لهذا الضّرب بقوله: « ألا ترى أنّك في "قطّع" ونحوه قد أخفيت السّاكن الأوّل في الثّاني، حتّى نبا اللّسان عنهما نَبْوة واحدة، وزالت الوقْفة الّتي كانت تكون في الأوّل، لو لم تدغمه في الآخر، ألا ترى أنّك لو تكلّفت ترك إدغام الطّاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدّة ممازجتها للثّانية بها، كقولك: قَطْطَع، وسُكْكَر، وهذا إنّما تحكمه المشافهة به، فإن أنت أزلت تلك الوُقَيفة والفترة على الأوّل خلطته بالثّاني، فكان قربه منه، وإدغامه فيه أشدّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه، فإن كان الأوّل من المثلين

متحركا ثم أسكنته وأدغمته في الثاني فهو أظهر أمراً وأوضح حكماً، ألا ترى أنك إنما أسكنته لتخلطه بالثاني، وتجذبه إلى مضامته ومماسة لفظه بلفظه بزوال الحركة التي كانت حاجزة بينه وبينه، والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه »[66]. ومثّل لذلك بقوله: وأما إن كانا مختلفين ثم قلبت أدغمت فلا إشكال في إيثار تقريب أحدهما من صاحبه لأن قلب المتقارب أوكد من تسكين النظير "ودّ" في اللغة التميمية، والتي أصلها: "وَتِدٌ" و"امحى"، التي أصلها: "انمحى"[67]، وقد أطلق ابن جني على هذا القسم اسم "الإدغام الأكبر".

وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وادناؤه منه من غير إدغام يكون هناك"[68]. وقد قسّمه إلى ضروب[69].

-الإمالة: وإنّما وقعت في الكلام لتقريب صوت من صوت، وذلك نحو قولهم في: عَالِم: عِالَم، وحَاتِم: حِاتَم، فأمالوا فتحة الحاء والعين فقرّبوها من الكسرة، لتوافق الكسرة في اللّام والتّاء، وكذلك سعى، وقضى نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها[70]، وقد عدّ ابن جنّي الأسباب التي تجوز لها الإمالة في ستة في قوله: " والأسباب التي تجوز فيها الإمالة ستة، وهي: الكسرة، نحو قولك: في"حائد": "حائد"، وفي "واعد": "واعد"، والياء، نحو قولك في "شيبان: شيبان"، والألف المنقلبة عن ياء، نحو قولك: في"سعى": "سعى" ، وفي "يرعى": "يرعى"، لقولك: "سعيت"، و"يرعيان"، والألف التي في منزلة المنقلبة عن الياء، نحو قولك: في "حبلى": "حبلى"، وفي "سكرى": "سكرى"، لأنك لو اشتققت منه فعلا بالزّيادة، لقلت: "حَبْلَيْتُ"، و"سَكْرَيْت"، وكذلك كلّ ألف جاوزت الثّلاثة، والألف التي تكسر ما قبلها في بعض الأحوال، نحو قولك: في "خاف": "خاف"، وفي "صار": "صار"، لقولك: "خِفْتُ"، و"صِرْتُ"، والإمالة للإمالة في قولك: "رأيت عمادا"، أملت فتحة الميم لكسرة العين، ثمّ أملت كسرة الدّال للإمالة قبلها"[71]. ومن ذلك أن تقع فاء "افتعل" صادا، أو ضادا، أو طاء، أو ظاء، فتقلب تاؤه "طاء"، وذلك نحو: اصطبر، اضطرب، اظطلم... وتعليله في ذلك أنّ: اصْطَبر أصلها: "اصْتَبَر"، فكرهوا استعلاء الصّاد، وبعدها حرف غير مسْتعلٍ، وهو التّاء إلّا أنّه من حيّز حرف مُسْتَعلٍ، وهو الطّاء فأبدلوا من التّاء ما هو مستعلٍ من حيّزها، وهو الطّاء، فقالوا: مصْطَبِرٌ.

وأمّا "اضطرب" فأصله: "اضترب" فقرّبوا التّاء من الضّاد، بأن قلبوها طاءً لتوافقها في الاستعلاء، فقالوا:" اضْطَرَب" وصرّفوه على ذلك، فقالوا: "يضطَرب ومُضطربٌ".

وعلّل قول العرب: "اصَّبَرَ، واضَّرَبَ، واظّهر" كرههم ظهور التّاء، وهي مهموسة غيرُ مستعلية مع الضّاد والظّاء، وهما مجهورتان مستعليتان، فأرادوا الإدغام، فأبدلوا الزّائد، وهو التّاء " افتعل" للأصلي الذي قبله[72].

وقد أطلق المحدثون على هذه الظاهرة بالتّأثر التّقدّمي أي: فناء الصوت الثاني في الصوت الأوّل، والنطق بهما صوتا واحدا كالأوّل[73]. ومن ذلك أن تقع فاء "افتعل" زايًا أو دالا أو ذالا فتُقلب تاؤه دالا، كقولهم:" ازدجر، وادّعى، وادّكر، واذدكرَ...وتعليله في ذلك: أنّ الأصل في "ازدجر" هو "ازتجر"، والزّاي مجهورة، والتّاء مهموسة، فقلبوا التّاء دالًا، لتوافق الزّاي في الجهر.

والأصل في "ادّكر" أن تقول: "اذْتَكَرَ"، والذّال مجهورة، والتّاء مهموسة، فأبدلُوا التّاء دالًا، لتُوافق الذّال في الجهر.

والأصل في "ادّعى" أن تقول: "ادتعى"، والدّال مجهورة، والتّاء مهموسة، فأبدلُوا التّاء دالًا، لتُوافق الدّال في الجهر.

وقد علّق إبراهيم أنيس عن هذه الظاهرة بقوله: « اجتمع في كلّ هذه المثل صوتان متجاوران: الأوّل منهما مجهور، والثّاني مهموس، فتأثر الثّاني بالأوّل وانقلب إلى صوت مجهور أيضا ليجتمع صوتان مجهوران، ولأنّ التّاء المهموسة حين يجهر بها تصير "دالا" ، وهذا تأثير تقدّمي»[74]، لأنّ الثّاني تأثّر في الأوّل. وهذا أيضا في نحو: "ادّكر" فقد أثّرت الذّال في التّاء فصيرتها ذالا مثلها، أي أنّ الصّوت الأوّل فنى في الثّاني، وأمّا "ادّكر مدّكر" قد مرّت بمرحلتين، أولا: قلب تاء الافتعال دالا "مذْدكر" ثانيا: تأثير الدّال في الذّال السّاكنة فصيرتها دالا مثلها، لأنها أقوى منها موقعا[75].

ومن ذلك أن تقع" السين" قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقلبها صادا76، كقولهم في: "سُقْتُ": "صُقْتُ"، وفي "سَويقٍ": "صَويقٌ"، وفي "سَمْلَقٍ": "صَمْلَقٌ"، وفي "سالغ"، و"ساخط": "صالخ"، و"صاخط"، وفي "سقر": "صقر"، وفي "مساليخ": مصاليخ"، فأبدلوا من السين صادا، ليوافق بالاستعلاء الذي فيها استعلاء القاف[77]. ومن ذلك قولهم: "ست" أصلها: "سدس"، فقرّبوا السّين من الدّال بأن قلبوها تاء، فصارت "سِدْت" ثمّ إنّهم فيما بعد أبدلوا الدّال تاء لقربها منها [78].

ومن ذلك قولهم في: "مَصْدَقٍ: مَزْدَقٌ" وفي " مَصْدَرٍ: مَزْدَرٌ"، فأبدلوا من الصّاد وهي مهموسة حرفًا من مخرجها يَقْرُبُ من الدّال وهو الزّاي، لتُوافِقَها في الجهر[79]. ومن ذلك تقريب الصّوت من الصّوت مع حروف الحلق، نحو: شعيرٍ، وبعيرٍ، ورغيفٍ. ومن ذلك أيضاً قولهم: "فَعَل يَفْعَل"، مما عينه أو لامه حرف حلقي، نحو: سَأَل يسأل، وقَرَأ يَقْرَأ، وسَعَر يَسعر، وقرع يقرع، وسَحَل يسحل، وسَبَح يَسْبَح. وذلك أنّهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة، ومن التقريب قولهم: الحمدُ للّه والحمدِ لِله. ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو: حَيِي وأُحْيِي، وأُعْيِيَ، فهو – وإن كان مخفى – بوزنه محركا وشاهد ذاك قبول وزن الشعر له قبوله للمتحرك البتة. مّ يعقب على ذلك بقوله: « وجميع ما هذه حاله مما قرب فيه الصوت من الصوت جار مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب، وإنما احتطنا له بهذه السمة التي هي الإدغام الصغير، لأن في هذا إيذانا بأن التقريب شامل للموضعين، وأنه هو المراد المبغى في كلتا الجهتين، فاعرف ذلك »[80].

ونرى أنّ ابن جنّي في تعريفه للإدغام قد وافق مفهوم المماثلة في العصر الحديث، مما دفع بعبده الراجحي إلى التعليق على قول ابن جنّي بقوله: « وهكذا يفيض أبو الفتح في بيان أوجه التأثير التي يتعرّض لها الصّوت في الكلام المتّصل، ومن الواضح أنّ الأمثلة القليلة التي قدمناها تشير إلى إدراكه التّأثير وأسبابه، وها أنت رأيت ترديده لعبارة " تقريب الصّوت من الصّوت" وهذا ما يعرف في الدرس الحديث بالمماثلة»[81]. وفي موضع آخر يضيف أحمد علم الدّين الجندي في كتابه " اللّهجات العربية في التراث: "إنّ ظاهرة الإدغام هي ظاهرة التقريب عند ابن جنّي ... ويطلق عليها المحدثون من علماء اللغة " المماثلة" وفي هذه المماثلة أو التقريب كما يراه ابن جنّي يحدث التّشابه بين الأصوات من ناحية المخرج أو الصّفة، لأنّ التماثل أو التقارب لا بدّ أن يشتمل على جهتين جهة المخرج وجهة الصفة، والإدغام لا يحدث ‘لاّ بهذا، وكان الإدغام شبيها بالإمالة، إذ الإمالة تقريب الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، وشبيها بالإبدال أيضا، لأنّ الإبدال لا يحدث إلاّ إذا وجدت بين الحرفين المبدل والمبدل منه علاقة صوتيّة كما في الإدغام. "82. وبهذا يكون مفهوم الإدغام عند ابن جنّي مطابقا لمفهوم المماثلة في العصر الحديث.

6- التّثنية: يرى ابن جنّي في باب التّثنية "أنّ التثنية للأسماء دون الأفعال والحروف، فإذا ثنّيت الاسم المرفوع زدت في آخره ألفا ونونًا، تقول في الرّفع: "قام الزّيدان والعمران"، فالألف حرف الإعراب، وهي علامة التّثنية، وعلامة الرّفع، ونراه هنا يرّجح قول سيبويه: « أن الألف حرف إعراب، دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه غيره، وهو أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب، في نحو: "رجل"، و"فرس"، موجود كذلك في التثنية، في نحو قولك: "رجلان" و"فرسان"، وهو التمكن، فكما أن المفرد المتمكن المعرب يحتاج إلى حرف إعرابٍ، فكذلك الاسم المثنى إذا كان معرباً متمكناً احتاج إلى حرف إعرابٍ، فالذي يفسد أن تكون "الدال" من "الزيدان" هي حرف الإعراب: أنها قد كانت في الواحد حرف الإعراب، في نحو: هذا زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وقد انتقلت عن الواحد الذي هو الأصل إلى التثنية التي هي الفرع، كما انتقلت عن المذكر الذي هو الأصل في قولنا: هو قائمٌ، إلى المؤنث الذي هو الفرع في قولك: هي قائمةٌ، فكما أن الميم في "قائمة" ليست حرف الإعراب وإنما علمُ التأنيث في "قائمة" هو حرف الإعراب فكذلك ينبغي أن يكون علم التثنية في نحو قولك: "الزيدان" و"العمران" هو حرف الإعراب، وعَلَم التثنية هو "الألف" فينبغي أن تكون هي حرف الإعراب، كما كانت "الهاء" في قائمة" حرف الإعراب »[83].

خاتمة: نذكر في خاتمة هذا المقال ما نراه جديرا بالذكر:

- ✓ استعمل ابن جني مصطلح "التمثيل"، بدل مصطلح "الميزان الصرفي"، وأما مصطلح "الميزان الصرفي"، فمصطلح من صناعة النحاة المتأخرين.
- ✓ شرح ابن جني الوافي لعلم التصريف شرحا علميا فائقا.
- ✓ أكثر ابن جني من ضرب "الأمثلة" في قضايا الصرف.
- ✓ أضاف ابن جني على المتقدمين معجما لغويا معتبرا في التمثيل الصرفي.
- ✓ الاشتقاق من المواضيع التي عاجها ابن جني، وأسهب فيها إسهابا، واعترف بصعوبة تطبيقها.

ولعلّ تلقيب الاشتقاق هي من صناعة ابن جني، إذ لا عالما سَمّاها قبله، كما يصرح ابن جني نفسه حين يقول في "باب في الاشتقاق الأكبر".

وأمّا منهج ابن جني في معالجة الاشتقاق الأكبر فمختلف عن منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي في طريقة التقليبات.

فمنهج ابن جني الذي اتبعه في شرح التقليبات الستة للوصول إلى معنى واحد يجمعها، بينما منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي كان وسيلة للإحصاء، ولم يكن غرضه رد المعاني الستة للأصول الستة إلى معنى واحد.

- ✓ اعتراف ابن جني بصعوبة علم الصرف، لذلك رأى من التيسير في التعليم أن يتأخر الصرف عن النحو.
- ✓ يدرك ابن جني ضرورة تقديم علم الصرف عن النحو إدراكا علميا منطقيا.
- ✓ تقديم علم النحو عن الصرف عند سابقيه كان لضرورة أملاها منهج التعليم وواقعه.
- ✓ يدعو اللسانيون المعاصرون إلى أسبقية تعليم علم الصرف عن علم النحو، أي: مراعاة ترتيب مستويات الدرس اللساني، فالصوت، ثم الصرف، ثم النحو، ثم الدلالة وهذه الرؤية التعليمية كانت ملحة عند ابن جني.
- ✓ حظيت الأبنية الصرفية بعناية فائقة، عند ابن جني، وخصوصا عنايته بآراء سيبويه في هذا المجال الصرفي.
- ✓ لابن جني رأي في همزة حمراء وصفراء وصحراء وصلفاء وخَبْراء وقعت الألف بعد ألف قبلها زائدة، فالتقى هناك ألفان زائدتان، الأُولى منهما الزائدة، والثانية هي ألف التأنيث.
- ✓ ومن آرائه التي انفرد بها في زيادة النون أولا، ذلك التأصيل الوجيه لكلمة "النَّبْراس": وأما "النبْراس" فيجوز أن يكون "نِفْعَالا"، من البِرْس، وهو القُطْن، لأن "النبراس": المصباح، وفتيله من القطن.
- ✓ وزن "فَعْلُون": من استدراكات ابن جني على أوزان الكتاب.
- ✓ يعد أبو علي الفارسي الأستاذ النموذجي لابن جني في جميع العلوم اللسانية التي عالجها، وتردد اسمه كثيرا في جميع مؤلفاته، وهو معجب به أيما إعجاب.
- ✓ أكثر ابن جني في معالجته لبحوث الأصوات والصرف والنحو والدلالة الأمثلة، ونوع فيها، ولم تك أمثلته مستحدثة، بل كانت على شاكلة عصره، مثل: "قتل"، و"ضرب"، و"غزا"، و"دحرج".

إحالات البحث:

1 أثر المحتسب في الدّراسة الصرفية، خالد محمد عيّال سلمان، ص: 11

2 أثر المحتسب في الدّراسة الصرفية، خالد محمد عيّال سلمان، ص: 12

3 معجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، ط1، 513/1.

4 شرح الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، على ألفية بن مالك، إشراف د.إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 4/ 40

5 . لسان العرب، صرف

6 التصريف الملوكي، اِبن جنّي، ص: 5-6

7 المنصف شرح التصريف للمازني، اِبن جنّي، ، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: 1950م،1/ 3-4

8 المنصف شرح التصريف للمازني، اِبن جنّي، 1/ 3-4.

9 المنصف شرح التصريف للمازني، اِبن جنّي، 32/1.

10 الفسر شرح اِبن جنّي الكبير على ديوان المتنبّي، تحقيق: رضا رجب، ص: 259

11 المنصف، شرح التصريف للمازني، اِبن جنّي، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: 1950م: 1/ 2.

12 المنصف في شرح كتاب التّصريف للمازني: 4/1

13 المنصف شرح التصريف للمازني، اِبن جنّي، 5/1

14 الخصائص، اِبن جنّي 34/1.

15 المعجم المفصل في علم التصريف، ص:5

16 المنصف شرح التصريف للمازني، اِبن جنّي، 54/1

17 أحكام التّصريف بين الشّذوذ والاطراد، لخضر عسّال، دار الكتاب، الجزائر، 2010، ص:14.

18 التصريف الملوكي، اِبن جنّي، ص: 4.

19 دراسات في علم اللّغة، كمال بشر، دار المعارف مصر، 1969م، 2/ 88.
20 أسس الدّرس الصرفي في العربيّة، كرم محمد زرندخ ،2007، ص:16.
21 الفسر شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبيّ، ص: 262.
22 المنصف شرح التصريف للمازني، اِبن جنّي، 7/1
23 المنصف شرح التصريف للمازني، اِبن جنّي، 7/1
24 المنصف شرح التصريف للمازني، اِبن جنّي، 2،3/1.
25 لسان العرب، مادة : وزن
26 المعجم المفصّل في علم الصرف، ص: 404.
27 شرح الشافية لابن الحاجب، أحمد بن الحسن الجاربردي: 15/1
28 جهود اِبن جنّي في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، غنيم غانم عبد الكريم الينبعاوي، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، 1991م، ص: 287
29 التصريف الملوكي، ص: 10
30 الخصائص، اِبن جنّي،96/3
31 شرح الشافية لابن الحاجب، أحمد بن الحسن الجاربردي، 13/1
32 التصريف الملوكي، اِبن جنّي، ص: 10
33 المنصف شرح التصريف للمازني، اِبن جنّي، 11/1
34 أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحيثي، ص: 94
35 المنصف، شرح تصريف للمازني، اِبن جنّي، 11/1
36 المنصف، شرح تصريف المازني، اِبن جنّي، 13/1
37 العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: 8/5
38 العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: 8/5
39 لسان العرب، شقق
40 كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ص: 27

41 يراجع: شرح ابن عقيل: 169/2، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص: 247، وجهود اِبن جنّي في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 210

42 جهود اِبن جنّي في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، غنيم غانم عبد الكريم الينبعاوي، ص: 209

43 الخصائص، اِبن جنّي، 133/2

44 الخصائص، اِبن جنّي، 135/2

45 سورة الانشقاق، الآية: 17

46 الخصائص، اِبن جنّي، 136/2

47 الخصائص: 137/2

48 اِبن جنّي عالم العربية، حسام نعيمي، ص: 80

49 الخصائص، اِبن جنّي، 138/2

50 الممتع في التصريف، ابن عصفور: 40/1

51 همع الهوامع: 6 /230

52 من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط: 6، 1978م، ص: 68

53 الشرج: الضرب، على شرج واحد، أيْ ضرب واحد، لسان العرب: مادة "شرج".

54 الخصائص، اِبن جنّي، 26/1

55 الخصائص، اِبن جنّي، 26/1

56 الخصائص:، اِبن جنّي،135/2

57 كتاب العين، الخليل، 66/1

58 كتاب العين، الخليل، 66/1

59 كتاب العين، الخليل: 106/1

60 معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مادة "بدل"

61 المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، بيروت، دط، 1980، ص: 168

62 انظر: المعجم الوسيط مادة " دغم"

63 لسان العرب، ابن منظور، مادة " دغم"، 202/12

64 الخصائص، إبن جنّي، 139/2

65 الخصائص، إبن جنّي، 139/2

66 الخصائص، إبن جنّي، 141-140

67 الخصائص، إبن جنّي، 141-140.

68 الخصائص، إبن جنّي، 142/2

69 الخصائص، إبن جنّي، 2/ 143.142، والمنصف، شرح التصريف للمازني، إبن جنّي، 331-324/2

70 الخصائص، إبن جنّي، 141/2

71 اللّمع في العربية، إبن جنّي، ص: 158

72 المنصف، شرح التصريف للمازني، إبن جنّي، 331/2

73 إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 110-109

74 الأصوات اللغوية، ص: 109

75 معاني القرآن، 215/1

76 الخصائص، إبن جنّي، 130/2

77 المنصف شرح التصريف للمازني، إبن جنّي، 325/2

78 الخصائص، إبن جنّي، 143/2

79. المنصف شرح التصريف للمازني، إبن جنّي،325/2

80 الخصائص، إبن جنّي، 145/2.

81 فقه اللغة في كتب العربية،ص: 140.

82 اللّهجات العربية في التراث، 292/1

83 علل التثنية، ص:15.